

ما الذي يعيق توحيد ليبيا: حفر أم احتكار الإسلاميين للثروة

فايز السراج: لن نتحاور مع خليفة حفر مجددا



النفط في الشرق والعائدات في الغرب

الموظفين الحكوميين في ليبيا مرتباتهم للثلاثة أشهر الماضية بسبب الخلافات في إدارة الموارد المالية بين رئيس حكومة الوفاق فايز السراج ومحافظ البنك المركزي في طرابلس المدعوم من الإسلاميين، الصديق الكبير. ويوصف الصديق الكبير بحاكم ليبيا ذي الصلاحيات المطلقة وتحوم حوله الكثير من الاستفهامات خاصة في علاقته بالغرب والإسلاميين الذين يرفضون سقوط نظام العقيد الراحل معمر القذافي. ويقول مراقبون إن هدف محافظ المصرف المركزي من إيقاف المرتبات هو خلق ضغط شعبي على القبائل والجيش الليبي لإعادة فتح حقول النفط إضافة إلى انقار الأموال لاستمرار الإنفاق على الحرب.

حفر، الذي يتشكل في أغلبه من أبناء تلك القبائل. وتعرضت المنشآت النفطية لعدة هجمات وأعمال تخريبية، ولكن في منتصف شهر فبراير أغلقت قبائل في المنطقة الشرقية والوسطى الحقول على حماية مقدرات الليبيين وضرورة بإهدار ثروات الشعب القائم بمؤسسات الدولة المالية، وعلى رأسها مصرف ليبيا المركزي وجهاز الاستثمارات الخارجية. والانتين الماضي، قررت حكومة الوفاق التخفيض في رواتب الموظفين الليبيين وهي إجراءات تقشفية كان يرفضها السراج في بداية الأمر إلا أنه أذعن في نهاية المطاف لمطالب حلفائه الإسلاميين الذين يقدمون تواصل الإغراق على جهات القتال واستحلاب السلاح والمرتزة على قوت الليبيين. ويأتي القرار في وقت لم يستلم فيه أغلب

بنظام العقيد معمر القذافي منذ تسع سنوات، وتعرضت المنشآت النفطية لعدة هجمات وأعمال تخريبية، ولكن في منتصف شهر فبراير أغلقت قبائل في المنطقة الشرقية والوسطى الحقول على حماية مقدرات الليبيين وضرورة بإهدار ثروات الشعب على الحروب وجلب المقاتلين الأجانب. ويعتبر إغلاق الحقول النفطية أخطر ضربة توجه لسلطات طرابلس منذ العام 2011، خصوصا وأنها ناتجة عن حراك شعبي تقوده القبائل المؤثرة في مواقع الإنتاج، والتي تتهم حكومة السراج والأجهزة الخاضعة لها بتبديد إيرادات النفط في استحلاب المرتزة وتهريب السلاح وتمويل الميليشيات وأمرء الحرب في محاولتها للتصدي لتقدم الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة

استحوذها على السلطة بدل البحث عن حل سياسي يوقف نزيف الاقتتال، فيما يدفع الشعب الليبي ثمن مراهنة حكومة الوفاق على المجموعات الإرهابية وأمرء الحرب للبقاء في السلطة. وفي وقت توفر فيه مدن شرق ليبيا وجنوبها أغلب موارد ليبيا المالية، حيث تتركز معظم الأسرار النفطية للبلاد هناك، يعاني السكان من الفقر والتهشم وتدهور المرافق الصحية، في حين تغرق الأموال على تسليح الميليشيات واستقدام المقاتلين الأجانب، والهرولة إلى دعم الاقتصاد التركي المتهاوي عبر ضخ وديعة باربعة مليارات في البنك المركزي التركي. وتعتمد ليبيا في اقتصادها بشكل أساسي على إيرادات النفط كمصدر رزق وحيد للبلاد التي انزلت في فوضى عارمة منذ الإطاحة

تسعى قيادات حكومة الوفاق إلى شخصنة الأزمة الليبية والترويج بأن حلقتها رهين رفع الدعم عن قائد الجيش الليبي المشير خليفة حفر، إلا أن مراقبين يرون أن الأزمة أعمق من الأشخاص بل هي في علاقة مباشرة بالتقسيم غير العادل للثروات في البلاد واحتكار السلطة، إذ تنتج المناطق الشرقية والجنوبية أغلب ثروات البلاد في حين أن العائدات تنفق على تمويل جهات القتال في الغرب.

وأكد رئيس حكومة الوفاق فايز السراج في مقابلة نشرت الأربعاء مع صحيفة لا ريبوبليكا الإيطالية أنه "لن يتفاوض بعد اليوم على حل سياسي"، مضيفا "لن اجلس بعد اليوم إلى طاولة التفاوض مع حفر". وخسر الإسلاميون الانتخابات الليبية سنة 2014 لينقلبوا على نتائجها عبر عملية فجر ليبيا ويعودوا إلى السلطة عبر اتفاق الصخيرات الموقع في المغرب في 2015 برعاية أممية. ومع تزايد الدعوات إلى حل سياسي في ليبيا، تطرح تساؤلات عدة حول شرعية حكومة الوفاق بعد أربع سنوات من وجودها في العاصمة، خصوصا بعد إقدامها على توقيع اتفاق مع الحكومة التركية، أثار ردود فعل غاضبة داخل ليبيا وخارجيا.

وتتمسك الحكومة المحاصرة في طرابلس بشرعيتها المستمدة من اتفاق الصخيرات، على الرغم من إعلان مجلس النواب الليبي إلغاء التصديق عليها مطلع يناير الماضي، وتراجع دول عربية عن الاعتراف بها كحكومة تمثل الشعب الليبي. وتترك الأمم المتحدة ودول عظمى جيدا ان الصراع في ليبيا صراع نفوذ على الثروة بدرجة أولى وأن تواصل استحواد الإخوان وحلفائهم الإسلاميين في طرابلس على مقدرات الليبيين حيز الزاوية في أي حل مستقبلي للأزمة الليبية. وقالت رئيسة بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا بالوكالة، ستيفاني ويليامز الغلائف، إن هناك فايروسا آخر في ليبيا غير كورونا وهو "الفساد والسرقة"، مشددة على حق الشعب في معرفة كيفية إدارة الأموال الليبية وكيفية إنفاقها. وتحولت ثروات ليبيا الهائلة من نعمة إلى سلاح لاستدامة الفوضى وإطالة عمر الحرب، بعد أن استحوذت الميليشيات في طرابلس على منابعا وعائداتها ما سمح لها بتمويل أنشطتها واستدامة



وقال "لا يمكن أن يكون هناك انتصار عسكري كامل في ليبيا، ولكن لا يوجد حل سياسي مع حفر. ندعو الجميع إلى إعادة حساباتهم". ويحصر وزير داخلية الوفاق انفراج الأزمة في ليبيا في شخص المشير خليفة حفر، لكن متابعين للشأن الليبي يرون في تصريحات باشاغا شخصنة للصراع لا أكثر. ويتساءل هؤلاء "لنفترض جدلا أنه تم استبعاد المشير خليفة حفر هل تنتهي الأزمة وهل سيقبل الليبيون تواصل استحواد تحالف فصائل الليبيين والإسلاميين على السلطة وثروات البلاد؟".

المغرب يدعم دولا أفريقية لإنتاج أجهزة تنفس اصطناعي

تبلغ تكلفة أجهزة التنفس المتعارف بشأنها أكثر من مئة ألف درهم. وأورد ذات المصدر أن المغرب سيقوم بتصنيع أجهزة تنفس اصطناعي لمساعدتها من أجل تطوير وصناعة هذا النوع من الأجهزة التي تحتاجها القارة الأفريقية.

ويتميز هذا المنتج الذي يتميز بتصميم دولي وتصنيع وإنتاج محلي مغربي، الاستجابة للطلب المتزايد على حلول المساعدة على التنفس في سياق الوباء العالمي لفايروس كورونا.

المغرب يعزز تعميم فكرة تصنيع أجهزة التنفس محليا على بلدان أفريقية لمساعدتها في مواجهة وباء كورونا

وسيتم إنتاج السلسلة الأولية خلال الأيام المقبلة، وسيتم تجربتها من قبل مهنيي الصحة في المغرب والبرتغال والبرازيل، لإعداد شهادة بالمعايير الدولية. وقبل أسبوعين، بدأ مهندسون في المغرب في تطوير أجهزة تنفس اصطناعي محلية الصنع مئة في المئة موجهة أساسا إلى المصابين بوباء كورونا، حيث يأمل القائمون على هذه المبادرة في توفير 500 جهاز تنفس اصطناعي بعد 125 يوما تقريبا. وسيتم تصنيع هذه الأجهزة وفقا للمعايير الدولية، بدءا من تصنيع المحرك، مرورًا بالطاقت الإلكترونية، والجزاء الميكانيكية الأخرى، وصولا إلى عملية تجميع مختلف الأجزاء.

وقال بدر إيك، المدير العام لمعهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقت المتجددة إن الأمر يتعلق بمبادرة مشتركة انطلقت قبل حوالي أسبوعين رفقة شركاء في معهد أبحاث البرتغال، مشيرا إلى أن الفكرة انطلقت أساسا لتطوير أجهزة تنفس في أسرع وقت في ظل استمرار تفشي الوباء العالمي. وأوضح المدير العام لمعهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقت المتجددة، أن النسخة الأولى من تطوير الجهاز المسمى (إفون - في 1) تمت فعلا في البرتغال؛ بينما شرع المغرب في تطوير النسخة الثانية في وقت يجري في البرازيل تطوير النموذج الثالث. وأضاف إيك أن "البرتغال تقوم اليوم بإجراء اختبارات على هذا الجهاز في المستشفيات لتحسينه وتطويره، كما ستقوم في المغرب بإجراء نفس الاختبارات في غضون الأيام القليلة المقبلة". وتبلغ التكلفة المادية لهذا الجهاز أقل من 5 آلاف درهم للجهاز الواحد، بينما

صراع أجنحة يعمق تخبط النظام الجزائري

بارقة أمل في تهدئة الوضع السياسي الداخلي بعد ثبوت وقوف الجنرال وراء المناورات السياسية والقمع الأمني للحراك الشعبي، خاصة بعدما تم رفع صورته وشعارات مناهضة لشخصه في العديد من المظاهرات الاحتجاجية. إلا أن العارفين بشؤون السلطة الجزائرية، لا يستبعدون أن تكون التطورات الأخيرة في هرم النظام، جولة من جولات الصراع بين الأجنحة النافذة، وأن المعركة مرشحة للتجدد، قياسا بمقاومة منتظرة من طرف خلايا يكون الرجل قد زرعها في مفاصل الدولة خلال ذروة قوته، أسوة بما جرى مع جناح المدير السابق للاستخبارات الجنرال محمد مدين (توفيق)، الذي يملك خلايا محسوبة عليه إلى غاية الآن.

حملته الانتخابية ودفعهم لاستقالة في ذروة الحملة الانتخابية على غرار الدبلوماسي عبدالله باعلي، وبدا حينها تعاطف عدد من المسؤولين في السلطة ووزراء ومحافظين وضباط في المؤسسة العسكرية، مع مرشح التجمع الوطني الديمقراطي عز الدين ميهوبي، وهي الأسماء والوجوه التي ينتظر جرحها للفضاء خلال الأيام القليلة القادمة، حسب روايات متطابقة، تذكر بأن رئيس الوزراء السابق نور الدين بدوي، سيكون على رأس لائحة طويلة. وأمام التضارب المسجل بشأن التهم التي وجهت للجنرال إسبيني، فإن سقوطه سيكون علامة فارقة في توازنات هرم النظام، فعلاوة على أنه يعكس بسط جناح الرئيس لنفوذ على أهم مركز للنفوذ السياسي فإنه قد يكون

تعيين نائب له بصلاحيات واسعة، حسب القرار الذي أصدره الرئيس عبدالمجيد تبون. اعتبر إيدانا بنهاية حقبة الجنرال القوي في الجزائر. وكانت الأذرع القوية للرجل قد استقطبت عشية الانتخابات الرئاسية قطاعا عريضا من الفعاليات السياسية والشخصيات والأحزاب والمسؤولين الكبار ووسائل الإعلام، من أجل تعطيل مسار ترشح عبدالمجيد تبون، وبتواطؤ أذرع إعلامية ورسمية وسياسية تمت إثارة عدد من الملفات المثيطة لتبون، على غرار ملف نجله خالد، الذي كان مسجونًا حينها ضمن قضية شحنة المخدرات، وتم توقيف مسؤول حملته الانتخابية رجل الأعمال عمر عليبات، إلى جانب الضغط على مسؤولين في

صابر بليدي

الجزائر - شكّل السقوط المفاجئ لأحد أكبر الجنرالات النافذين في الجزائر، تحولا لافتا في هرم السلطة، قياسا بما يمثله من قوة ونفوذ داخل المؤسسة العسكرية والهيئات المدنية، فقد كان الرجل يمثل قاطرة تيار داخل العسكر والحكومة والإدارة، رفضت دعم عبدالمجيد تبون، في الانتخابات الرئاسية التي جرت في الثاني عشر ديسمبر الماضي، وانحازت لصالح منافسه عز الدين ميهوبي. وظل الجنرال بوعزة واسبيني، يمثل النواة الصلبة داخل قيادة الجيش منذ تنحية الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، حيث استقدمه حينها قائد الأركان الراحل الجنرال أحمد قايد صالح، لإدارة شؤون الأمن الداخلي (جهاز الاستخبارات) في أبريل الماضي، ومذاك ظل يوصف بـ"عدو الحراك الشعبي"، قياسا بالمناورات التي حاكها من أجل إجهاضه، ومقاربتة الأمنية القمعية تجاه الناشطين في صفوفه.

ولا تستبعد تقارير محلية، أن يجز الجنرال الذي أحيل على السجن العسكري بالبلدية، بعد تحقيقات معمقة أجريت معه من طرف ضباط أمن الجيش، وراء عددا من المسؤولين الكبار في النظام الجزائري، بمن فيهم وزراء وضباط سامون، الأمر الذي سيعيد بقوة مسألة صراع الأجنحة في هرم السلطة، ويثير الاستفهامات حول تفجرها في خضم الظروف الاستثنائية التي تعيشها البلاد، جزاء تفشي وباء كورونا. ولا زال انصاف الرجل داخل خلايا الدعاية الإلكترونية التي أطلقها من أجل الترويج لأجندته السياسية، تحت صدمة قوية كون سقوطه كان آخر شيء يفكر فيه المتابعون للشأن الجزائري، ولو أن



تصفية حسابات